

تحليلات سوسيولوجية حول التغيير والتحول الأسري

أقشي صيفي*

Résumé

La plupart des analyses sociologiques relatives au changement de la famille (Algérienne) axent leurs efforts sur un seul facteur qui est la technologie et ses effets sur refonte du concept de la famille elle-même

Le présent article démontre au contraire que la constitution du concept de la famille est tributaire de plusieurs éléments : politique, social, économique et religieux avec l'impact de l'espace (urbain, rural.....etc).

الناحية النظرية للتحول

"إن عوامل تحول الأسرة من المنظور السوسيولوجي وفي الطروحات النظرية تتناول هذا الموضوع من زاوية مختلفة سواء كان ذلك من الناحية المعرفية أو الاتجاهات التي في معظمها تؤكد على وجود محرك أولي ووحيد يمكنها من تفسير الاحتلالات التي تظهر بمرور فترة زمنية من دورة الحياة العائلية ، وتطبع أنساق الأسرة وتنظم الزواج. هذه الطروحات في حقيقة الأمر ليست نظريات للأسرة أو تفسيرات سوسيولوجية من حيث التعميم والعالمية ؛ فهي عبارة عن فروض "أحادية العامل" تنطلق من أن التغيير الأسري أو الاجتماعي هو نتيجة لعامل - التكنولوجيا الناتجة عن الاختراع - وتحسن أدوات الإنتاج التي تنشط عملية التغيير.

هذا المنطلق تطغي عليه مسلمة رئيسية : وهي أن الآلة الإنتاجية المستخدمة للوسائل المختلفة المتبعة في طرائق العيش هي التي تعمل على تحول الكيان البشري ومختلف مقوماته الاجتماعية سواء كان ذلك على المستوى المادي له ، وكما تعمل على تحديد الجوانب الفكرية والسلوكية وحتى السياسية داخل الوحدة العائلية والمجتمع هذه النظريات تكون في الغالب مدعمة بدراسات وبحوث كثيرة مبنية على أساس التغير الاقتصادي كدراسة انجلز (أصل العائلة والملكية ، وتكون الشخصية والدولة) ، (ميشال كروسية "صورة العائلة وصورة الاقتصاد").

غستوف : "تاريخ الارتباط العائلي والزوجي والعائلة القديمة" ودراسة لوبلاي : (العائلة والدخل).⁽¹⁾

ما يمكن ملاحظته أن

أ- هذه الدراسات في عموميتها تحاول البرهنة على أن نمط الإنتاج والعلاقات القائمة معها يقرران أشكال وأنماط ونظم العائلة وكذا الطبقة المالكة والمؤسسات المختلفة داخل المجتمع ، والطبقة الحاكمة وسياستها. هذه الفكرة الأخيرة نجد لها تأثيرا كبيرا في التراث الفكري الحديث الذي يعني بدراسة الأسرة خاصة لدى أولئك الذين يسعون إلى إعطاء وصفات كيفية تكون وإعادة بناء وتنظيم الأسرة. وبالرغم من أن هذا العامل المستقل والبارز وهو سبب فعلي إلا أنه ليس الوحيد بل تتزامن معه عوامل متعددة وبصورة متكاملة تعمل على تغيير البنية التركيبية والعلائقية والتنظيمية للأسرة حيث تتأقلم في الوسط الجديد ، هذا يعني أنه لا يمكن لنا فهم هذه المؤسسة وبناءها وظيفيا كظاهرة

إنسانية منعزلة عن بقية العوامل الأخرى سواء كانت داخلية أو خارجية. هذه الأخيرة متعلقة بالمجتمع الكبير ، بل يجب علينا التقرب منها والعيش داخلها لتتعرف عن منبع تفاعلاتها والسلوكات والتعاملات التي تميز كل واحدة منها والنظم والأنماط المختلفة التي تظهر بها داخل المجتمع الواحد متأثرة بالاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة والدين ، بكل أشكالها الحاضرة وبأبعادها التاريخية والحضارية التي تحرك حريتها وضرورتها الداخلية وتبقى مستمرة حتى في أصعب الظروف. كما أنها تتأثر بالأوضاع السكانية والبيئية الجغرافية حسب الفترات الزمنية المختلفة والظروف. فليس من الصدفة أن يدعم "المجتمع الزراعي التقليدي الثابت نسبيا" شكل الأسرة الممتدة ، الذي يشجع نظام تعدد الزوجات ويمنح الأباء حرية التصرف في اختيار الأزواج لأبنائهم كما يمنح إلى الزوج الداخلي لأن ذلك من حتمية متطلبات هذا النمط وكل عنصر أو عامل من العوامل السابقة تتلائم مع هذا البناء الاجتماعي الثابت نسبيا ويقابله في المجتمع الحضري الأسرار على شكل الأسرة ، المبنية على أساس الحب الرومانتيكي أو اللاواعي لزوج المستقبل التي سينتارها الزوج والذي يفضل المنزل المستقل⁽²⁾ ، هذا يعني بأن لكل نظام اجتماعي معطياته الموضوعية التي تتحكم في مسار تغيره ولصورة ونظام الأسرة التي يبنها.

ب- وعلى العموم فإن التغير بالنسبة للوظائف الأسرية سواء كان ذلك راجع إلى عامل واحد أو لعدة عوامل على المستوى الريفي ، أو الحضري فالسبب الرئيسي يرجع بالدرجة الأولى إلى آليات وميكانزمات تتكون داخل المجتمع موضوع الدراسة، متأثرا بالثقافة السائدة وبالنظم

والضوابط والقيم ، وسبل وأنماط العيش والسياسة التي تستخلص من تاريخ وحضارة في زمان ومكان ودين. وترجم على شكل ممارست في ظروف موضوعية. وهذا ما يفسر مدى حركته هذه الظاهرة الاجتماعية التي لم تستطع أن تفسرها النظريات: خاصة منها التي تعتمد على العوامل الخارجية. لكن الأطروحات النظرية الحديثة يمكننا حصرها في إشكالاتها العاملة التي يركز عليها المهتمون بدراسة تحول الأسرة بأنها دائمة التكرار، العمومية في كل المجتمعات وهي تنحصر في : الجنس ، المناخ ، السكان، الدين ، الاقتصاد، السياسة ، الثقافة ، التكنولوجيا.

التكوين الاجتماعية التنظيمية

إن التركيبة الاجتماعية للمجتمع من ناحية الجنس التي تتباين بحسب الطفولة والشباب والشيخوخة لها تأثير في تجديد نطاق بناء الأسرة. والعامل السكاني ، كالزيادة في المواليد والوفيات والحركة السكانية كالهجرة الداخلية والخارجية التي تعمل على استعمال مناطق جديدة للاستيطان والتعمير يرافقها تغير في نمط المعيشة والتنظيم للأسرة والذي يؤثر بدوره على نمط العلاقات التي تعمل على خلق توازن جديد لبناء الأسرة ووظائفها الجديدة. ويمكن لعامل الإيديولوجيا أن يعمل على تغير البناء الفكري الموجه عن طريق مختلف وسائل الإعلام كخلق مستوى تطوري جديد في حياة الأفراد ورسم صورة ووعي له بالمستقبل الاجتماعي والاقتصادي وترجمه السلطة في برامج عملية عن طريق التربية والتكوين للمواطن وعمليات وقاية الطفولة والأمومة والشباب (الذين هم في المستقبل القريب أرباب عائلات ، يحملون بالزوجة الرفيقة

الصديقة ، المستقلة المفهمة للحياة الجديدة المتميزة بوحداينة الزواج والتحكم في الإنجاب والمساهمين في الاقتصاد العائلي). هذه العوامل بدورها متأثرة بشكل مباشر بالبناء الاقتصادي السائد والممارسات والتطبيقات التكنولوجية التي وصل إليها المجتمع وطرق وأساليب العمل وتقييمه. هذا يحتم على الأسرة بأن تحدد وتطور بناءها ووظائف أفرادها لكي تتوافق مع النمط الاجتماعي والاقتصادي السائد الذي يطبع نظام الأسرة مباشرة ويميزها من مجتمع إلى آخر ويحركها وينشط عناصرها الدائمة (الأم، الأب، الأبناء).

ولكي تقرب تصورنا أكثر يمكن تقديم الجدول التالي.

التخطيط الملخص لمعظم التحليلات السابقة - مخطط يوضع التنظيم العائلي وكيفية ممارسة نشاطها وإنتاجها المادي والمعنوي (3).

أنماط الأنشطة الممارسة	نقط المؤسسة الفاعلة	الإنتاج النهائي للمجتمع
- تحديد العنصر البشري - وتنشئته الاجتماعية - مقاومة البقاء	- الأسرة - اقتصاد ، طبيعة ، علاج ، اندماج ، طلاق ثقافة	- زواج ، حصوبة ، أمومة تكوين الشخصية
- الإنتاج ، الاستهلاك ، تنوع الحاجيات ، الخدمات ، صورة العيش.	- اختلاف وتنوع في نظمها وأدوارها ومراكز أفرادها.	- عمل، دخل، استهلاك، ترفيه، نقل، سكن، صحة عقلية، محيط/ مودة
- أوامر ضابطة وقيم وتقليد وعادات للحماية والاستمرارية.	- سلطة، إدارة دين أعماق	- أمن عمومي ، حرية، عدالة تفكير واعي وهادف، عيش مستقر، إحرام ولا سلم.
- التعليم - التنظيم.	- معارف تنظم السلوك تكنولوجية تحسن مستوى العيش	- تعلم ورقي، فنون وإبداع

هذا التخطيط ما هو إلا محاولة مقارنة بين أهم العوامل التي تعتقد بأنها من صميم موضوع التغييرات الخاصة في المجتمعات المعاصرة وعلى سبيل التدقيق والتوضيح نظيف لكم مثال في المجال الاستهلاكي ؛ حول مدى توقعات تعين الوجبات الغذائية في استهلاك الموطن الجزائري في المدى القصير وترتك إمكانية التحليل على المدى البعيد.

المادة المستهلكة	الكمية الشوية لل فرد 79 كلغ	سنة 84	التوقعات 89
الحبوب ، قمح ، عجين	200	198	170
بقوليات	6,1	9,45	9
الخضروات	57,8	69	120
الفواكه	44,4	45,2	50
للحوم	12,2	15,35	18
الحليب ومشتقاته	72 ل	76	83

ويلاحظ أن نسبة أكثر 80% من هذه المستهلكات مستوردة ،
معنى أنها ناتجة عن إنتاج غير محلي وعلى ضوء هذه المفارقة والتحليل
الكمي يمكننا الانتقال إلى الجوانب السوسولوجية للأسرة في النظم
العربية والشمال الإفريقية على وجه الخصوص.

تنظيم الأسرة في العالم العربي وعلى الخصوص دول شمال إفريقيا

أ- إن تنظم الأسر وتمكينها من اعتماد بناء وظيفي متكامل
يتجاوب مع تطورات العصر ويستطيع أن يعطيها بقاء واستمرارية متميزة
بصورة دائمة تحتم علينا إجراء دراسات معمقة حول الانعكاسات
المتنامية السريعة ومدى تأثيرها على النسق العام للمجتمع من الناحية
الخارجية ونسق الغائلة كخلفية أولية منها يبنى وعليه تعتمد بصورة تبادلية
وتكاملية. وكذلك محاولة التعرف على كل الأشكال والأنماط المحركة
بصورة ديناميكية لنظام ووظائف الأسرة وهو ما توضحه بعض الأعمال
الجادة حديثا والتي تؤكد على أن التغيرات المهنية من الممكن أن تتشابه

في المجتمعات النامية ؛ لكن العناصر المتعلقة بدرجة التعلم تكون عكس ذلك في العالم، وحتى في المجتمع الواحد وأيضاً داخل الأسرة متعلم غير متخلق متعلم يعتدي على الوالدين، يحب ذاته أكثر من هذه التصرفات بدورها تتأثر بال محيط الحياتي والعمرائي والديني والسياسي السائد، وهذا هو المنطلق الذي يبدأ منه الاجتماعي لينظر أو يطابق (في وسط معرفي جاهز في بعض الأحيان أو لم تكتمل صورته بعد في مجتمعاتنا) ويوصل بالتالي إلى اقتراح يقرر ويصبح قراراً لنمط العائلة المنشود.

لكن الفاصل الفكري أو التفكيرى حول هذا الموضوع الحساس الذي تتداوله معرفة مازال الجدل ، ومعرفة تتبنى متطلقات ومسلّمات نابعة من منابع مترلة بعبارة "أشجع من منطلق إسلامي يحثي ويبصوني بأن الحياة لها طعمين والزمان أربعة "ماضي ، حاضر ، مستقبل، فلكي" وزمان مشتاق إليه بكل موضوعية فيه يوم كآلف سنة فلكية. وقد يزداد الفارق التصوري بيننا كلما تعمقنا في معرفة نظام وظائف الأسرة. فالجنس شيق والمرأة تخص بنقاش أوفر.

فالتعليم من الممكن أن يعطي للمجتمع مميزات التغير في الاتجاه التصاعدي السالف الذكر وأيضاً يمكنه من إعطاء الصفات التنازلية كالتمسك الكبير بالأصالة إلى درجة التطرق. هذه المظاهر المميزة للمجتمعات العربية والواقعية منها في الشمال الإفريقي -ليبيا- تونس - الجزائر - المغرب - نعرف عنها القليل من السوسيولوجيا والكثير من السياسة فهي كلها بلدان سائرة في طريق النمو بمضامين وأساليب مختلفة بمعنى أنها تعيش حركة سريعة في زيادة الإنتاج الصناعي ، وكغيرها في

الاستثمار في مجالات التحديث ، يرافق ذلك تزايد كبير في نمو الطبقة العاملة عادة ما تكون على حساب المجتمع الريفي الذي يستخدم كخزان يستترف بالمهجرات المتتالية ، لاستلام وظائف عمل جديدة. ويلاقي وسطه هذا تصادما كبيرا بين عاداته وتقاليده المكتسبة بعادات وتقاليده جديدة مستوردة أو غير مكتملة.⁽⁴⁾ هذه المظاهر يمكن مشاهدة البعض منها على مستوى المجتمع الجزائري في النصف الأخير من القرن الماضي حسب تغيرات نسبة سكان الريف "79% من مجموع السكان سنة 1956 الذي كان يقارن 13 مليون نسمة إلى 59% من مجموع السكان سنة 1976 إلى أقل من 45% في بداية الثمانينات ، هذه الحركة شجعتها تغيران في البنيان الاقتصادية المركزة في المدن الكبرى، مما أدى إلى تراكم العائلات على شكل محتشدات غير منضمة ، هذا التغير يصدق لأن الثورة وعدم الاستقرار أيام الاستعمار خلق "محتشدات في ضواحي المدن الكبرى وتوسعت أثناء الاستقلال بالإضافة إلى تعمير المساكن الشاغرة التي تركها المعمرين. لكن هذا التوسع في السبعينات أصبح على حساب الأراضي الشاغرة والفلاحية ، وذلك ببناء المساكن والبيوت القصديرية شوهت معظم المدن. من الناحية الاجتماعية قد يفسر هذا بأحداث تاريخية تحول وتشوه البناء الاجتماعي والعائلي للأسرة. وتتأثر فيه بالخصوص أحاسيس الأفراد وتتوتر علاقاتهم بالمحيط وتفكك وظائف العائلة بعد مقاومة مقاومتها الشديدة للمحافظة على النظام القديم للعائلة الممتدة. كما ينتج عنه زيادة في متطلبات أفرادها

الاستهلاكية وتغيرات في أنماط العيش في الوسط المدني الجديد مما عرقل السياسات العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما القوانين والممارسات السياسية التي بدأت تدعو إلى إعادة النظر في تنظيم الأسرة، فإن التنظيم الأول إذا أحسن أحكامه تمكن المجتمع من استدراك وتدارك الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكفيلة ببقاء نوع أفرادهِ ويكون ذلك عن طريقة تطبيق أساليب موضوعية منظمة للأسرة تضمن للفرد حريته وتضمن حياة جماعية .

ب- لكن هل الهدف من تنظيم الأسرة هو محاولة لإعادة تنظيم وظائفها بما فيها وظيفة التكاثر التي تعني عند البعض المحافظة على النوع وعند آخرين تحسن النوع أو من أجل المحافظة على استمرارية الإرث العائلي وديمومته في الزمان والمكان. أم تنظيمها أو إعادة هيكلتها كي تتجاوب وتتواءم والبناء الاقتصادي والسياسي للسائد؟ أم ببساطة تنظمها لكي تكون مستعدة للقيام بوظيفة الإنتاج والدفاع والإنعاش المنشودين من طرف الدولة.

مناقشة وتقييم

لقد رأينا أن الطروحات النظرية والدراسات الميدانية التي تناولت تغير الأسرة تركز على أن المبتكرات الإنسانية التي تحدث التحولات العميقة داخلها تمكن بالدرجة الأولى من تنظيم العلاقات السائدة بين الأفراد كعلاقة الزوج بالزوجة وبين الأبناء والآباء وبين الجيل والآخر وبين الجنسين. وهي كلها يمكن تتبعها من خلال تغيرات الدور المركزي كما تركزو على البناء التطوري للفرد الذي يحدث استقلالية شخصية في

التصرفات السلوكية والاجتماعية ويجدر بهذه الدراسات أن تمنح كل هذه المتغيرات دورا متناسبا في تحديد مهام الأسرة.

المراجع

- [1] - أ- سوروكين، المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع، ت ح الكعبي، دار الحداثة للطباعة والنشر بيروت، بدون تاريخ، ص 77-87.
 - [2] - د. سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية مصر 1983، ص 161. الأسرة.
 - [3] - أنظر المجلة العالمية للعلوم الاجتماعية، إينسكوا... رقم 27 مقال خاص لتخطيط الأسرة في العالم العربي ص 105-195.
 - [4] - المجلة الإحصائية لدورات الإحصاء والتخطيط رقم 3 سنة 87 ص 9.
- * جامعة عنابة